دور هيئة الرقابة الشرعية في ابتكار وتطوير المنتجات المصرفية

هيام سامي الزعبي

باحثة وطالبة دكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية

جامعة اليرموك - الأردن

إن أهم ما يميز أي صناعة هو منتجاتها لأن الحاجة إليها تحدد الطلب عليها والتوجه إلى الاستثمار الأخلاقي المتوافق مع المعاملات الإسلامية التي تستبعد الربا والغرر.
وتسعى المصارف الإسلامية إلى تقديم خدمات ومنتجات مصرفية متميزة والالتزام بتطورها وتحسينها، وابتكار خدمات جديدة بما ينسجم مع مبادئ وقيم الشريعة الإسلامية وذلك يتحقق من خلال وجود هيئة رقابة شرعية التي تعطي رأيها في جميع عمليات المصرف ومدى انسجامها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

أدى ظهور المؤسسات المالية الإسلامية ونشاطها العملي من خلال المصارف الإسلامية، إلى الحاجة لهيئات الرقابة الشرعية، لتوجيه أعمال هذه المؤسسات وإصدار الفتاوى الشرعية، وضبط أعمالها والتأكد من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية.

وقطاع المصرفية الإسلامية يواجه تحديات ليست سهلة وعليه أن يكون اكثر جرأة في طرح مبتكرات جديدة، ولا تكتفي بطرح البديل لمنتجات التقليدية، ولابد من الالتزام بالجانب الشرعي، وذلك يتحقق من خلال وجود هيئة رقابة شرعية التي تعطي رأيها في جميع عمليات المصرف ومدى انسجامها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وتظهر مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: " ما دور هيئة الرقابة الشرعية في ابتكار وتطوير المنتجات المصرفية؟ " ويتفرع منه التساؤلات التالية: هل الابتكار والتطوير في المصارف الإسلامية من ضمن اختصاصات هيئات الرقابة الشرعية؟، ما هي المنهجية التي تتبعها هيئة الرقابة الشرعية في ابتكار المنتجات المالية المصرفية؟

أولاً: الرقابة والابتكار: يعد موضوع الرقابة الشرعية ودورها في تطوير وابتكار المنتجات المصرفية من أهم الموضوعات المتعلقة بعمل هيئات الرقابة الشرعية لما لهذا الدور أهمية في عمل البنوك الإسلامية وأهم ما يميز أي صناعة هو منتجاتها لان هذه المنتجات والحاجة اليها هي التي تحدد الطلب عليها ومن ثم تحدد استدامة صناعتها.

الفرع الأول: نظرة عامة

الرقابة لغة: رقب الشيء يرقبه وراقبه مراقبة ورقابا حرسه، الرقابة: الرجل الوغد الذي يرقب للقوم رحلهم إذا غابوا. والرقيب: هو الحافظ الذي لا يغيب عنه الشيء (ابن منظور، ١٩٦٨).

واصطلاحا: عملية ترتكز على التحقق من إنجاز العمل بوقف قرار أو وضع معيار يتناسب مع متطلبات الوظيفة والقواعد المفروضة عليه سواء كان العمل عموميا أو فرديا (الصالح، ٢٠٠٩).

الرقابة الشرعية: وجود آلية تهتم بالتأكيد من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية في تكوينها وصور تعاملها مع الآخرين أخذا للمال وإعطاء له بما يشمل صيغ العقود التي توقع معها وأثار تعاملها ونشاطها المالي والاقتصادي بما يتفق مع مقاصد الشريعة وأهدافها في المجتمع الإنساني (العبادي، ٢٠٠٩).

هيئة الرقابة الشرعية: جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات ويعهد لها توجيه نشاط المؤسسات المالية الإسلامية وتكون فتاواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة.

الابتكار لغة: ابتكر الشيء: ابتدعه غير مسبوق إليه (مصطفى، ١٩٧٢). واصطلاحا: هو عملية خلق أو إنتاج شيء جديد على أن يكون أصيلا وملائما للواقع، وذا مضمون ويحل مشكلة من المشكلات، ويكون ذا قيمة ويحظى بالقبول الاجتماعي (شقيري، ٢٠١٥). فالابتكار صار وظيفة من وظائف المؤسسة والمنشأة الاقتصادية، مالية كانت أم تجارية، إنتاجية أو خدمية. وحسب مستويات الإبداع فيها تتقدم أو تتأخر، تربح أو تخسر. وحتى يتحقق الابتكار لابد من جو ملائم وبيئة مناسبة وعقول مفكرة (شودار، ٢٠١١).

الفرع الثاني: المنتجات المالية الإسلامية وتطورها

المنتج المالي: هو "تصرف اختياري لحل مشكلة محددة أو الوصول إلى هدف معين باستخدام وسيلة محددة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية" (شقيري، ٢٠١٥).

إن واقع المنتجات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية، يدور بين أمرين هما المحاكاة، أو الأصالة والابتكار، وهما منهجا التطوير التي تستخدمها البنوك الإسلامية لإيجاد منتجات مالية جديدة، أو تطويرها.

ويُعرّف ابتكار المنتجات المالية الإسلامية بأنه: "تصميم منتج مالي جديد، أو تطوير منتج مستعمل، أو صياغة حل لمشكلة مالية قائمة وفق الأسس الشرعية" (صوالحي، ٢٠١٤).

أما المحاكاة؛ فهي " إعادة هيكلة المنتج التقليدي على أسس شرعية أو استنساخ المنتج التقليدي من حيث الهدف، والآليات الفنية وفق الأسس الشرعية "(صوالحي، ٢٠١٤).

ومنهج الابتكار والأصالة يعتمد على الاحتياجات الفعلية للعملاء والعمل على تصميم منتجات تناسبها شريطة موافقتها لتعاليم الشريعة الإسلامية، ونجاح هذا المنهج يتطلب الدراسة المستمرة لاحتياجات العملاء، ووضع أسس واضحة لصناعة هندسة مالية إسلامية مستقلة عن التقليدية، والمحافظة على أصالة الصناعة المالية الإسلامية، مع الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع كلفة هذا المنهج فيما لو قورن بالمنهج السابق إلا انه يبقى أكثر جدوى وأكثر إنتاجية وأكثر فعالية من الناحية الاقتصادية، (غربي، ٢٠٠٩) وذلك بسبب تزايد الحاجات التمويلية للأفراد والمؤسسات وتنوع رغباتهم، الأمر الذي يستدعي ابتكار منتجات مصرفية إسلامية جديدة تدعم استقطاب الودائع، وتزيد من القدرات التمويلية.

ثانياً: وظائف واختصاصات هيئة الرقابة الشرعية

ان اختصاصات ووظائف الهيئة تتمثل في ما يلي:

١. وضع معايير الشرعية لضبط عمل المالية، تأخذ حكم الفتوى لأن ما يصدر عن الهيئة بهذا الخصوص يعد أحكاماً شرعية فيجب الأخذ بضوابط الفتوى والمفتي فيها (الشبيلي، ٢٠٠٩).

٢. التأكد من سلامة تنفيذ المؤسسة للمعايير والأحكام وفحص مدى التزامها بتلك الأحكام في جميع أنشطتها (الشبيلي، ٢٠٠٩).

٣. دراسة صيغ العقود والاتفاقات والتطبيقات الموجودة لدى المؤسسة (أحمد، ٢٠٠٣).

٤. دعم وتطوير صيغ المعاملات المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية (الصالح، ٢٠٠٩).

٥. معونة الإدارة التنفيذية للمؤسسة في إعداد ما يلزم من العقود النمطية والنماذج العملية وتنقيح وتطوير ما يحتاج لذلك من الجانب الشرعي (أحمد، ٢٠٠٣).

٦. توفير الثقة والاطمئنان لملاك وعملاء المؤسسة بالتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية (الصالح، ٢٠٠٩).

٧. ابتكار صيغ شرعية جديدة ومناسبة للمصرف الإسلامي لمواكبة التطور في الأساليب والخدمات المصرفية (الزيدانيين، ٢٠١٣).

٨. الإجابة على الأسئلة والاستفسارات والاستيضاحات الواردة للهيئة من إدارة المؤسسة أو من مختلف الإدارات الفنية الأخرى، وكذلك الواردة من المتعاملين أو ممن لهم علاقة مع المؤسسة.(أحمد، ٢٠٠٣).

٩. إعداد البحوث والدراسات وابتكار المنتجات التي تلبي حاجة العملاء وتحقق أهداف المؤسسة وتنضبط بضوابط الشريعة.

١٠. تقديم الحلول والبدائل الشرعية عن المعاملات التي يتكرر وقوع المخالفات فيها لتجنب ذلك مستقبلا (أكرم لال الدين، ٢٠٠٩).

١١. إثراء الاقتصاد الإسلامي بالبحث في منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية (فداد، ٢٠٠٩).

ثالثاً: شروط أعضاء هيئة الرقابة الشرعية التي تؤهله لقيام بدور الابتكار والتطوير

المطلوب ليس مجرد استحداث منتجات وخدمات مختلفة عن التي تقدمها المصارف التقليدية، بل يجب أن تجمع المنتجات الجديدة بين الكفاءة في تحقيق المقاصد وبين التزامها بقواعد السلامة الشرعية، ومن شروط تحقيق الابتكار المالي في المصارف الإسلامية (شودار،٢٠١١):

١. وجود إدارة مؤمنة بأهمية الابتكار وضرورته.

٢. وجود عاملين تتوفر فيهم روح الإبداع.

٣. البيئة المناسبة للتطوير.

٤. المستوى الشرعي للكوادر المبدعة.

٥. مراعاة متطلبات البيئة واحتياجات العملاء.

ولا بد من توافر شروط في أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للقيام بعملية الابتكار والتطوير في المنتجات المصرفية منها:

١. يشترط في عضو الهيئة أن يكون ذا ملكة فقهية متمكنا من فهم كلام المجتهدين قادرا على تخريج الفقهي أو الاستنباط في القضايا المستجدة (السرطاوي، ٢٠١٥).

٢. بما أن طبيعة الرقابة الشرعية هي الإفتاء فلا بد أن توجد في الأعضاء صفات المفتي، ومن بينها: ان يكون مسلما، عدلا، مكلفا، فقيها، مجتهدا، يقظا صحيح الذهن والفكر (حميد، ٢٠٠٩).

٣. الخبرة المعقولة والمعرفة عن المعاملات التقليدية الحديثة والنظام المصرفي والمالي التقليدي إلى حد قدرته على التمييز بين النظامين (أكرم لال الدين، ٢٠٠٩).

٤. أن يكونوا على قدر من المعرفة باللغات الأخرى واللغة الإنجليزية ليتمكنوا من فهم وقراءة ومناقشة وعرض وتبادل مزيد من الأفكار أو المواد في الشريعة والمال والصناعة الإسلامية على المستوى العالمي (أكرم لال الدين، ٢٠٠٩).

٥. أن يكون فقيها في المعاملات المالية، ويقصد بالفقه هنا: الفهم الدقيق بأن يكون عالما بأصول المعاملات المالية في الشريعة وضوابطها وشروط كل عقد وموانعه وأسباب الفساد في العقود (الشبيلي، ٢٠٠٩).

يجب ان يتم اختيار أعضاء الهيئة من قبل الجمعية العمومية حتى تكون لها كامل الصلاحية وبالتالي تستمد قوتها واستقلاليتها من الجمعية العمومية التي عينتها، ويجب على هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية ان توسع قاعدتها بإعطاء فرصة للكفاءات الشابة للمشاركة في أعمالها وبالتالي اكتساب الخبرة اللازمة لممارسة هذا العمل بمهنية في المستقبل (بن زغبية، ٢٠٠٩).

رابعاً: دور الرقابة الشرعية في ابتكار وتطوير المنتجات المصرفية

إن من أهداف الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية المساهمة والمشاركة في ابتكار صيغ تمويلية جديدة لتوظيف أموال المصرف في المجالات المشروعة وذلك بالتعاون مع إدارة المصرف والعاملين وأجهزة الرقابة الأخرى (بن عمارة، ٢٠١٣).

الفرع الأول: أهمية الرقابة الشرعية في تطوير الخدمات المالية الإسلامية

يعد جهاز الرقابة الشرعية أحد أهم الأجهزة في المؤسسات المالية التي تقدم خدمات إسلامية ووجود الرقابة الشرعية في أية مؤسسة مالية إسلامية يمنحها الثقة والقوة الشرعية وتُعد الهيئة الرقابية ضرورة شرعية لضبط العمل المالي الإسلامي.

إن من المهام العملية لرقابة الشرعية إيجاد المزيد من الصيغ الشرعية المناسبة للمصرف الإسلامي وذلك لمواكبة التطور في الأساليب والخدمات الشرعية لكل مما يُقترح من أساليب استثمار جديدة (العليات، ٢٠٠٦).

وتقديم بدائل مشروعة للمنتجات التقليدية الأساسية على صعيد الموارد النقدية وتوظيفها.

وتعتبر الهيئات الشرعية ودورها الرقابي ضرورة شرعية وقانونية للصناعة المالية الإسلامية.

فضرورة وجود هيئة شرعية للإفتاء فيما يعرض لإدارات البنك من مسائل تتطلب معرفة الحكم الشرعي فيها، وتحليل المعاملات الحالية التي تتطلب التفرغ من متخصصين من علماء الشريعة الإسلامية، وبإمكانهم أيضا

الابتكار والإبداع وتطوير المنتجات الجديدة للمصرف مما يتوافق مع متطلبات السوق مع مراعاة الشريعة فيها (أكرم لال الدين، ٢٠٠٩).

والمنهج الإسلامي يحافظ على أصالة المؤسسات المالية الإسلامية، ويحافظ على الهوية الإسلامية، بحكم ان هذا المنهج يعتمد على ابتكار منتجات تلبي احتياجات حقيقية للناس ومبنية على أسس الاقتصاد الإسلامي (بلحير، ٢٠١٦).

الفرع الثاني: منهجية تطوير المنتجات المالية الإسلامية ودور الرقابة الشرعية

تستند منهجية تطوير المنتجات المالية الإسلامية إلى قاعدتين (مشعل، ٢٠٠٦).

١– الأصل في المعاملات الحلّ، يتم تحرير العملية على أساس العلم بالمحرمات الأساسية في المعاملات ليكون الأصل فيما عداها الحل أو الجواز أو الإباحة والنتيجة طرح الأفكار الجديدة التي من شأنها ان تنقلب إلى منتجات مبتكرة.

٢– الخراج بالضمان والغرم بالغنم، وتعتبر هذه القاعدة الميزان الدقيق للهيكلة الشرعية للمنتج وإذا اختل الميزان فأنه دليل على ان المعاملة ربوية، أو فيها غرر.

ويجب ان تكون نقطة البداية المنهجية في تقييم المنتجات المصرفية الإسلامية المستحدثة هي التيقن من كون هذا المنتج يلزم للوفاء بحاجة معتبرة شرعا. فإذا لم يكن المنتج كذلك فلا مجال أصلا للبحث فيما إذا كان يخالف نصا أو مقصدا للشريعة الإسلامية (أبو الفتوح، ٢٠١٢).

وتنطلق عملية التطوير من خلال (صوالحي، ٢٠١٤):

- الإطار القانوني الذي يحكم عمل المؤسسات المالية الإسلامية، والذي قد لا يتناسب مع تطلعات الابتكار المالي الإسلامي، لأجل ذلك لابد من توافر إطار تشريعي ملائم ومتكامل يتناسب مع خصائص المنتجات المالية الإسلامية المبتكرة.
- الإطار الشرعي الذي يستلزم وجود الأصالة في طرح وهيكلة المنتج، ويتحقق ذلك من خلال تفعيل مقاصد الشريعة في مرحلة اقتراح المنتج والتأكد من السلامة الشرعية والكفاءة الاقتصادية للمنتج في مرحلة هيكلته وبناءه، والتقويم الدوري للمنتج.
- الإطار الإداري والمؤسسي الذي يستلزم دراسة جدوى المنتج المالي المبتكر من حيث تحليل السوق والمخاطر، ووجود إدارة مؤمنة بأهمية الابتكار وضرورته، ووجود عاملين تتوفر فيهم روح الإبداع.

- الإطار الرقابي الذي يستلزم وجود رقابة شرعية متنوعة الاختصاصات تعمل على المتابعة المستمرة لعمليات التنفيذ.

وتقوم هيئة الرقابة الشرعية بتطبيق القواعد الشرعية على العقد بداية، واستثناء ما جاء مخالفا للقواعد الشرعية ثانيا، والسعي نحو ايجاد بديل شرعي متناسق مع القواعد الإسلامية ثالثًا (خليل، ٢٠١٠).

ولا يجب أن يقع عبء عملية التطوير والابتكار على جهاز الرقابة الشرعية بل المشاركة في هذه العملية حيث يكون أحد أفراد جهاز الرقابة الشرعية عضوا في فريق التطوير والابتكار المتنوع داخل البنك وهذا لتحقيق أهداف مشتركة على مستوى المؤسسة والمنتج، ومن هذه الأهداف (مشعل، ٢٠٠٦):

١. تبادل المعلومات وتناقل الخبرات بين أعضاء الفريق.
٢. زيادة روافد الأفكار والحلول المبتكرة.
٣. تسريع استبعاد الحلول غير الشرعية بشكل ظاهر.
٤. تعايش الرقابة الشرعية مع الحل التمويلي من حين نشأته وهذا يسهم في تسهيل إجازته من هيئة الرقابة الشرعية.
٥. قدرة أكبر في التوصل إلى هيكلة المنتج بشكل شبه نهائي من النواحي الشرعية والمحاسبية والقانونية والإجرائية.
٦. فاعلية أكبر في اختيار الضوابط الرقابية الملائمة لضمان الالتزام الشرعي في تطبيق المنتج.
٧. وضوح معالم التدقيق الشرعي للمنتج في مرحلة ما بعد التنفيذ.
٨. سهولة أكبر في اكتشاف المخالفات الشرعية في التنفيذ وسرعة معالجتها.

المراجع

- أحمد، أحمد محي الدين، **حدود الهيئات الشرعية وإدارات المؤسسات المالية الإسلامية في التأكد من الالتزام بالأحكام الشرعية**. المؤتمر الثالث للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ٢٠٠٣.
- أكرم لال الدين، محمد، **دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال المصارف الإسلامية أهميتها شروطها وطريقة عملها**، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة التاسعة عشرة، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ٢٠٠٩.
- بلحير، إبراهيم، بو ساحة، محمد لخضر، **تفعيل دور الرقابة الشرعية في الابتكار المصرفي الإسلامي**، بحث منشور، العدد التاسع عشر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر سكرة، الجزائر، ٢٠١٦.
- حميد، أحمد بن عبدالله، **دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال البنوك الإسلامية أهميتها شروطها طريقة عملها**، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة التاسعة عشرة، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ٢٠٠٩.
- خليل، عبد الرزاق، **دور الرقابة الشرعية في تطوير العمل المصرفي الإسلامي**، بحث منشور، جامعة الأغواط، ٢٠٠٩.

- بن زغبية، عز الدين، **هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية أهميتها، معوقات عملها، وحلول مقترحة**، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، الإمارات، 2009م.
- السرطاوي، محمود، **الضوابط المعيارية لصيغ الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية**، ط ١، دار الفكر، الأردن، ٢٠١٥.
- الشبيلي، يوسف، **الرقابة الشرعية على المصارف ضوابطها وأحكامها ودورها في ضبط عمل المصارف**، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة التاسعة عشرة، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 2009م.
- شقيري، نوري موسى، **إدارة المشتقات المالية: الهندسة المالية**، ط ١، دار المسيرة، الأردن، ٢٠١٥.
- شودار، حمزة، **تجديد المصرفية الإسلامية بين الابتكار والمحاكاة**، ٢٦-٥-٢٠١١ www.iefpedia.com
- الصالح، محمد، **دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال المصارف الإسلامية**، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة التاسعة عشرة، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ٢٠٠٩.
- صوالحي، يونس، **المنتجات المالية الإسلامية بين المحاكاة والابتكار**، مؤتمر منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية، والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحان عباس، الجزائر، ٥-٦، ٢٠١٤.
- العبادي، عبد السلام، **دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية**، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة التاسعة عشرة، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ٢٠٠٩.
- العليات، أحمد عبد العفو مصطفى، **الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠٠٦.
- بن عمارة، نوال الصالح، **المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية**، دار وائل، الأردن، ٢٠١٣.
- غربي، عبد الحليم، **الابتكار المالي في البنوك الإسلامية واقع وآفاق**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، عدد ٩ لعام ٢٠٠٩م.
- أبو الفتوح، نجاح عبد العليم، **موقع العدل في منهجية تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية**، جامعة الأزهر، مصر، ٢٠١٢.
- فداد، العياشي، **الرقابة الشرعية ودورها في ضبط أعمال المصارف الإسلامية أهميتها شروطها طريقة عملها**، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة التاسعة عشرة، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 2009م.
- مشعل، عبد الباري، **الرقابة الشرعية وأثرها على تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية**، بحث مقدم للمؤتمر المصرفي الثالث، الكويت، ٤-٤-٢٠٠٦.
- مصطفى، إبراهيم، **المعجم الوسيط**، ط ٢، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، ١٩٧٢.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، **لسان العرب**، دار بيروت، لبنان، ١٩٦٨، ط ٣، ج ٥ . .